

## البنك المركزي: ارتفاع في الدين الداخلي وتراجع في الخارجي الخبر

### بوابة الشروق

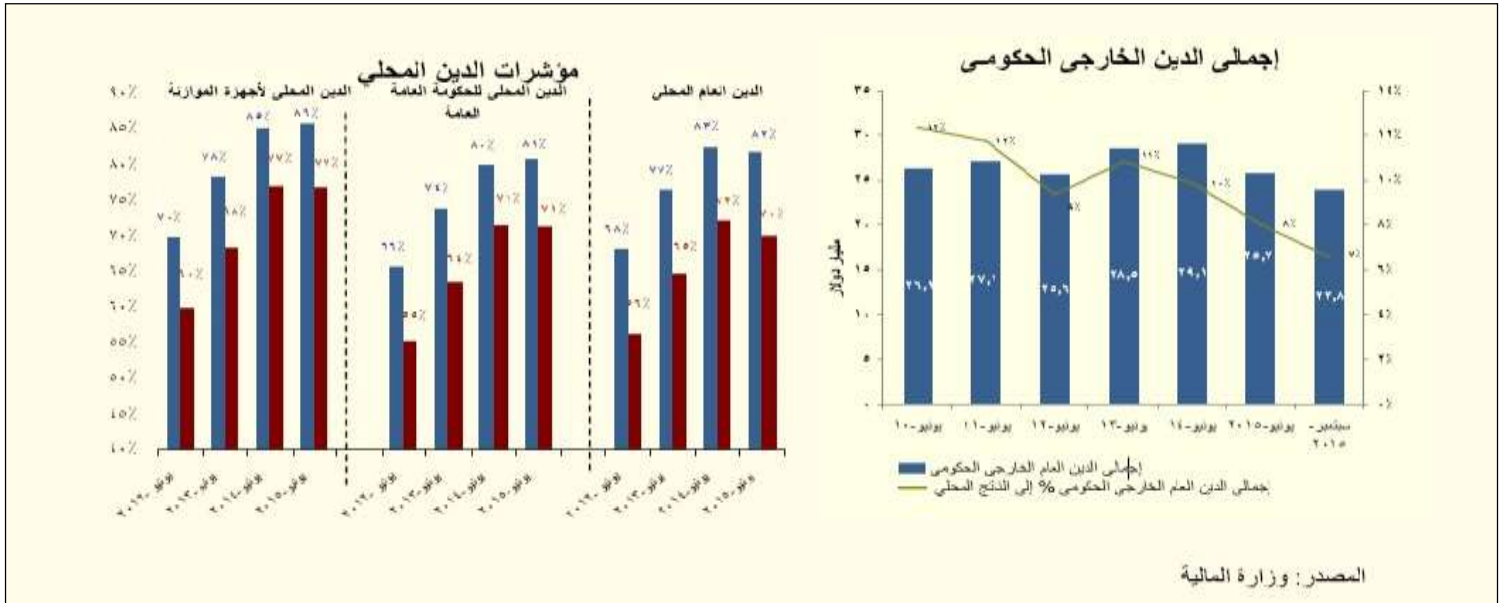
انخفض الدين الخارجي المستحق على مصر بمعدل ٤%، حيث بلغ ٤٦,١ مليار دولار، في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٥ مقارنة بـ ٤٨,١ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٥، بتراجع قدره ٢ مليار دولار.

وقد سددت مصر في يناير الماضي نحو ٧٠٠ مليون دولار تمثل القسط الأول لنادي باريس خلال العام الحالي.

وقال البنك المركزي إن إجمالي الدين العام المحلي ارتفع إلى ٢٢٥٩,٤ مليار جنيه - 2.2 تريليون جنيه - في نهاية سبتمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ ١٩٢٤,٧ مليار جنيه - 1.9 تريليون جنيه - في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤. ومن المتوقع أن تتجاوز قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة، بنهاية العام المالي الجاري ٢٤٠ مليار جنيه، ويتم تمويله عن طريق طرح البنك المركزي لأذون وسندات خزانة، أدوات الدين الحكومية، نيابة عن وزارة المالية، وعن طريق المساعدات والمنح من الدول العربية والقروض الدولية.

وكشف البنك المركزي عن نمو إجمالي الإيداعات بنسبة طفيفة ٤,٠% بقيمة ٨,١ مليار جنيه خلال نوفمبر الماضي لتصل إلى ١,٨٨ تريليون جنيه مقابل ١,٨٧ تريليون جنيه نهاية أكتوبر.

ويأتي ذلك رغم قيام عدد من البنوك على رأسهم الأهلي ومصر والقاهرة برفع العائد على شهاداتهم إلى ١٢,٥% في خطوة لجذب السيولة من السوق. وأوضح التقرير أن الودائع بالعملة المحلية ارتفعت بمقدار ١٩,٦ مليار جنيه لتسجل ١,٥١ تريليون جنيه نهاية نوفمبر بدلا من ١,٤٩ تريليون جنيه نهاية أكتوبر، فيما انكسرت الودائع بالعملة الأجنبية بواقع ١١,٥ مليار جنيه بنسبة ٣,٠٥% لتبلغ ٣٦٤,٥ مليار جنيه.



### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسنول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## الرأي

\* يمثل حجم الدين المحلي وأعباء خدمته تحديا كبيرا مقارنة بالدين الخارجي والذي يمثل نسبة محدودة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمتوسط منطقة الشرق الأوسط. ولا يمكن التحكم في حجم الدين دون التعرض لعجز الموازنة المزمّن الذي عانت منه مصر على مر أعوام وما زالت تعاني منه خصوصا خلال الأعوام الأربعة الأخيرة والتي انخفضت فيها الإيرادات وزادت المصروفات بشكل مضطرب. بينما يمكننا محاولة تخفيض أعباء خدمة الدين عن طريق الإدارة الرشيدة لمحفظّة الدين الحكومي.

\* على الرغم من استمرار وزارة المالية في زيادة السندات ذات الآجال المتوسطة في مقابل أذون الخزانة ذات الآجال القصيرة وبناء منحني عائد لإصدارات الحكومة، من خلال إصدارات منتظمة لآجال مرجعية (١،٥، ٣، ٥، ٧، ١٠ سنوات) وإعادة فتحها لخلق سيولة في جانب المعروض من السندات؛ إلا أن نشاط السوق الثانوي لسندات الخزانة مازال ضعيفا للغاية، حيث يبلغ النشاط نسبة ١،١% من إجمالي الإصدار، وذلك حتى في ظل زيادة المعروض من الإصدارات بالإضافة إلى تركيز المستثمرين في سندات الخزانة.

\* نري ضرورة الإسراع بخطوة تفعيل سوق السندات الثانوي بالبورصة المصرية، حيث إن السوق ما زال ضعيفا وغير عميق، وتستحوذ البنوك على كل تعاملاته، وذلك على عكس الأسواق الأخرى عالميا المتوافر بها أسواق ثانوية نشطة مما يسمح بتوفير تمويلات متوسطة وطويلة الأجل للشركات وهو ما يزيد من المرونة التمويلية في السوق المصرية. ويستدعي ذلك اتخاذ حزمة من الإجراءات المتكاملة لتعزيز قدرة السوق الثانوي لسندات الخزانة ومنها توسيع قاعدة المستثمرين، واستحداث آليات مثل بيع وإعادة شراء السندات، وتوحيد تسوية الأذون والسندات لتفعيل آليات تسليف الأوراق المالية الحكومية، والمحافظة على الإصدارات المنتظمة وخلق نقاط مرجعية في كل من سوق الإصدار والتداول وكذلك توحيد نظام التسوية للأوراق المالية الحكومية لتعزيز سيولة السندات. حيث تساهم سيولة السوق الثانوي في تخفيض تكلفة تلك الأوراق من خلال خفض عائد الإصدار. هذا بالإضافة إلى إعادة النظر في نظام طرح العطاءات (Uniform vs. Competitive auctions) ونظام التداول بالسوق الثانوي.

( تم الاستعانة في التعليق باجزاء من دراسات سابقة )

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.